

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الثالثة والثلاثون
فيينا، ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠١٧
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والأربعون
فيينا، ٢٧-٢٩ أو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت
الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر

تقرير من المدير العام

بعد تقرير المدير العام الذي قُدم إلى دورة مجلس التنمية الصناعية الرابعة والأربعين (IDB.44/11)، ووفقاً للاستنتاج ٨/٢٠١٦ الصادر عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين، تقدّم هذه الوثيقة تقريراً محدثاً عن إطار استراتيجية اليونيدو العامة لإدارة المخاطر والتدابير المتخذة لمعالجة الآثار المالية والإدارية الناتجة عن مغادرة دول أعضاء للمنظمة.

أولاً - خلفية الموضوع

- ١- تقدّم هذه الوثيقة مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في أعقاب التقرير المقدم إلى المجلس في ١١ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٦، الذي يتضمن مجملًا عن إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر القائم حالياً في اليونيدو، وكذلك التدابير المتخذة لتدارك التناقص الحاصل مؤخراً في عضوية المنظمة.
- ٢- ويتبع إطار استراتيجية اليونيدو لإدارة المخاطر نشرتي المدير العام عن "إطار الرقابة الداخلية"^(١) وعن "سياسة إدارة المخاطر المؤسسية"^(٢) وتقدّم الوثيقتان المذكورتان أساساً شاملاً

(١) نشرة المدير العام DGB/(M).119/Rev.1، إطار الرقابة الداخلية.

(٢) نشرة المدير العام DGB/(P).126، سياسة إدارة المخاطر المؤسسية.

للدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



لوضع آلية ذات بنية منظمة ومتكاملة ومنهجية لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها والتصدي لها ورصدها على مستوى المنظمة بأكملها. والقصد من إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر دعم الإدارة الفعالة والناجعة لليونيدو والمساعدة على ضمان استدامة المنظمة، بما يتيح لليونيدو أن تدير على نحو أفضل المخاطر الخارجية والداخلية وذلك باستبانة المخاطر والفرص والتهديدات وتقييمها وإدارتها والتشجيع على الإدارة الاستباقية واتخاذ القرارات بناءً على حسن الاطلاع على المعلومات اللازمة. وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية هو عملية متطورة تتطلب ما يلزم من وقت وموارد لبلوغ مستوى النضج التام.

ثانياً- التطورات الجديدة

٣- لقد أفضى استنتاج لجنة البرنامج والميزانية ٢٠١٦/٨ إلى إعادة تنشيط إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر لدى المنظمة. ففي نهاية عام ٢٠١٦، أنشئ فريق بشأن المخاطر الداخلية، وأجرى ذلك الفريق استعراضاً للوضع الراهن للتنفيذ. وقد قُدمت النتائج المستخلصة من هذا الاستعراض الداخلي إلى المجلس التنفيذي، الذي اتخذ القرارات المبينة بإجمال أدناه.

٤- فقد قرّر المجلس التنفيذي تعيين جهة تنسيق بشأن المخاطر تابعة لليونيدو لتنسق تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وتقديم الدعم إلى المدير العام والمجلس التنفيذي وذلك بتوفير معلومات واضحة وموجزة يمكن استعمالها في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة. واعترافاً بأن مخاطر الانسحابات من عضوية المنظمة هي أكبر تهديد تواجهه المنظمة حالياً، عُيّن إدارة العلاقات الخارجية جهة تنسيق بشأن المخاطر لدى اليونيدو.

٥- وتقرّر أيضاً إنشاء لجنة داخلية لإدارة المخاطر، تتألف من ممثلين للإدارات والشعب المعنية في المنظمة بأكملها. وسوف يُقدّم تكوينها وإطارها المرجعي إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما. والقصد من إنشاء لجنة إدارة المخاطر هو أن تقدّم المساعدة إلى جهة التنسيق بشأن المخاطر في تنفيذ ورصد الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر.

٦- ومن المخطّط له أن تقوم الأمانة بمواصلة دفع مسار التقييم العام للمخاطر، الذي يشمل عمليات تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، حالما يتم إنشاء لجنة إدارة المخاطر. ويرسي تقييم المخاطر أسلوباً في فهم وتحديد المخاطر وأسبابها وعواقبها واحتمالاتها على نحو أفضل. وهذه العملية دينامية وتتطلب تحديثاً منتظماً.

٧- وما زال احتمال انسحاب دول أعضاء من المنظمة، باعتباره من المخاطر التي لها شديد الأثر على وضع اليونيدو المالي، يخضع باستمرار لرصد منتظم وتقييم دقيق بغية التقليل إلى أدنى حدّ من الأثر المقترن به على المستويين المؤسسي والوظيفي، وكذلك بغية عكس اتجاه الدول نحو الانسحاب أو إيقافه على الأقل.

٨- وتواصل الأمانة مبادراتها سعياً إلى تعزيز حوارها مع الدول الأعضاء وزيادة الأثر الإنمائي لعمليات اليونيدو إلى أقصى حدٍّ من خلال اتباع نهج شراكة محسَّن، وتعزيز الأهمية المدركة للمنظمة في المناقشات الحكومية الدولية ومناقشات السياسات العامة بشأن التعاون الإنمائي، باعتبار ذلك كله من جهود التخفيف الرامية إلى معالجة الأثر المالي والإداري الناجم عن مخاطر الانسحاب.

ثالثاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٩- لعلَّ اللجنة تودُّ أن تحيط علماً بالمعلومات المقدَّمة في هذه الوثيقة.